

الوضع القانوني للاجئين البيئيين

The Legal Treatment of Environmental Refugees

لطروش أمينة *

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)

amina.latroche@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/31- تاريخ القبول: 2024/11/25- تاريخ النشر: 2024/12/20

الملخص:

يعتبر النازحون البيئيون تحديًا بيئيًا واجتماعيًا كبيرًا، حيث يعانون من آثار التهجير القسري وفقدان المأوى والأمان، وغالبًا ما يكونون عرضة للاضطهاد والتمييز في البلدان المضيفة، الأمر الذي يتطلب التعامل مع هذه القضية تبني سياسات دولية تسعى لحماية حقوق النازحين البيئيين وتوفير الحماية والمساعدة اللازمة لهم.

الكلمات المفتاحية: البيئة؛ اللاجئ؛ التغير المناخي؛ الحماية؛ القانون الدولي.

Abstract:

Environmental refugees pose significant environmental and social challenges as they endure the consequences of forced displacement and homelessness. They are frequently susceptible to persecution and discrimination in host countries. Addressing this issue requires the

implementation of international policies that aim to safeguard the rights of environmental refugees and provide them with essential protection and assistance.

Keywords: Environment; Refugee; Climate Change; Protection; International Law.

1. مقدمة

نظرًا لعدم بالرغم من عدم وجود تعريف ملزم قانونًا لـ "اللاجئين البيئيين"، فإن أغلب الخبراء اتفقوا على أن اللاجئين البيئيين هم:

المواطنون والأشخاص ذوو الإقامة الدائمة الذين اضطروا إلى مغادرة منازلهم إما داخل دولة منشئهم أو عبر الحدود، بشكل مؤقت أو دائم؛ والدافع الحاسم والفوري للمغادرة هو التغير البيئي الناجم عن أسباب بشرية أو طبيعية والتي تشكل تهديدًا خطيرًا لحياتهم أو سبل عيشهم. 'وهكذا، لا يدخل ضمن مفهوم اللاجئين البيئي فقط حالات التغير البيئي من صنع الإنسان (على وجه الخصوص، تغير المناخ أو الصناعي الحوادث، على سبيل المثال) ولكن أيضًا حالات التغيرات "الطبيعية" في البيئة (مثل الزلازل والانفجارات البركانية) التي تجبر الناس على مغادرة منازلهم، كما يدخل ضمن هذا المفهوم الهجرة البيئية الداخلية والدولية.

ومع اجتذاب تأثير تغير المناخ على أنماط الهجرة الكثير من الاهتمام في السنوات الأخيرة. من المفترض بشكل عام أن عواقب الاحتباس الحراري، والتغير البيئي على التوالي، ستجبر المزيد والمزيد من الناس في جميع أنحاء العالم على الانتقال، على اعتبار أن التغير البيئي يشكل سببًا حاسمًا للهجرة غير الطوعية،

حيث ترتبط "خطورة" تهديد الحياة أو سبل العيش ارتباطاً وثيقاً بمدى تأثير حالات التغير البيئي على المستويات الدنيا لحقوق الإنسان الأساسية.

لذلك دعت مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة إلى نظام حماية دولي بشأن النزوح الناجم عن تغير المناخ، وهناك نقاش مستمر بين هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والحكومات والأكاديميين، المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية حول كيفية الحماية.

من هنا نشير انه سيتم اثاره الاشكاليات التالية:

ما هي السياسة القانونية الدولية المجسدة اتجاه المهاجرين واللاجئين؟ ثانيًا، ما هو الإطار القانوني للاجئين البيئيين؟

2. ابراز المفاهيم الاساسية

سنحاول من خلال هذا الفرع تقديم تعريف موجز حول كل من مفهوم اللاجئين البيئي والتغير المناخي.

1.2. مفهوم اللاجئ البيئي:

التعريف القياسي لـ "النازحين البيئيين" يأتي من تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث يشير إلى أن النازحين البيئيين هم الأفراد الذين يضطرون لترك منازلهم وبلادهم بسبب تغيرات بيئية مفاجئة ومستمرة، مثل التغير المناخي والكوارث الطبيعية. ويتسبب هذا النقل القسري أساساً في البحث عن أماكن آمنة ومستدامة للعيش.

كذلك يشمل تعريف النازحين البيئيين عادة الأشخاص الذين يتأثرون بارتفاع مستوى سطح البحر، الجفاف، التصحر، الفيضانات، وتغير نمط الأمطار والعواصف العنيفة وغيرها من الظواهر الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ.

النازحون البيئيون يُعرّفون على أنهم الأشخاص الذين أُجبروا على مغادرة موطنهم التقليدي، سواء بشكل مؤقت أو دائم، بسبب اضطراب بيئي واضح (طبيعي و/أو تسبب فيه الإنسان) يهدد وجودهم و/أو يؤثر بشكل كبير على جودة حياتهم. وتُعنى بـ "اضطراب البيئة" في هذا التعريف أي تغييرات في النظام البيئي (أو قاعدة الموارد) الطبيعية و/أو الكيميائية و/أو البيولوجية التي تجعلها غير مناسبة بشكل مؤقت أو دائم لدعم حياة الإنسان.¹

تم انتقاد فكرة "النازحين البيئيين" باعتبارها "غير مفيدة ولا صحيحة من الناحية الفكرية، وغير ضرورية من الناحية العملية". الانتقادات الرئيسية للنقاد هي: (1) أن التسمية "بيئية" تبسط أسباب التهجير القسري، (2) لا يوجد أدلة على أعداد كبيرة جداً من النازحين البيئيين.

أن هذه الانتقادات لا تعتبر مبرراً كافياً لعدم استخدام المفهوم، فاستعمال التسمية "البيئية" تحدد آلية معينة للتهجير وتوسع فئة "اللاجئين". ففي لا تستبعد التحقيق الدقيق في أسباب التشوهات البيئية التي تسبب في تهجير السكان. ثانياً، إذا كان عدد الأشخاص الذين يتم تهجيرهم بسبب التشوهات البيئية قد يزيد في المستقبل، فإنه الوقت المناسب للنظر في

¹ -Arushi Bajpai, 2Akash Gupta, 3Rutendo Moira Ndoro, Protection of Climate Migrants from An International Law Perspective, Journal of Positive School Psychology <http://journalppw.com2022>, Vol. 6, No. 6, 6511 – 6516

مسؤولياتنا تجاه النازحين البيئيين المحتملين، قد تكون نقاد مفهوم "النازحين البيئيين" مهتمين جدًا بالتمسك بمفهوم اتفاقية جنيف بشأن اللاجئين (التي تتطلب أن يكون اللاجئين ضحايا "الاضطهاد")¹.

نشر تقرير حول الهجرة والبيئة الذي وضع "تعريفًا عمليًا"، حيث وصف "المهاجرون البيئيين" للإشارة إلى الأفراد أو مجموعات الأفراد الذين، بسبب تغيرات مفاجئة أو تدريجية في البيئة تؤثر سلبًا على حياتهم أو ظروف عيشهم، يُجبرون على مغادرة منازلهم العادية، أو يختارون القيام بذلك، إما مؤقتًا أو دائمًا، وينتقلون إما داخل بلدهم أو في الخارج.²

2.2. مفهوم تغير المناخ والتدهور البيئي

يشير تغير المناخ إلى تغيير البيئة الناتج عن الأنشطة البشرية، مثل التخلص غير السليم من النفايات، واحتراق الوقود، وعدم كفاية مناطق الغابات، وعوامل مؤثرة أخرى تزيد من كمية الغازات (GHG) في الغلاف الجوي. رسميًا³، كما هو محدد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، هو تغيير البيئة العالمية نتيجة للممارسات البشرية المباشرة أو غير المباشرة

¹ -DEREK R. BELL, ENVIRONMENTAL REFUGEES: WHAT RIGHTS? WHICH DUTIES?, Kluwer Academic Publishers. Printed in the Netherlands, 2004; p.137

انظر في هذا الإطار كذلك : اوشن بولرياس ليلي ، اللجوء البيئي بين غياب المركز القانوني والبحث عن الحماية في ظل قواعد القانون الدولي ، مجلة البحوث و العلوم السياسية ، المجلد 08 العدد 02، 2023، ص.124.

² -حمود صبرينة ،خلفه نادية، الوضع القانوني للاجئين البيئي ،مجلة الدراسات و البحوث القانونية ،المجلد 06، العدد 02، 2021، ص.232

³ -حوراء سيد أحمد ،التغير المناخي أسبابه ونتائجه،المجلة الاكاديمية للابحاث والنشر العلمي ،الاصدار الخامس ،2019، ص.04.

وكذلك تقلب المناخ الطبيعي الذي شهدناه على مدى سنوات مماثلة. لذلك، فإنه يغير في النهاية تكوين الغلاف الجوي العالمي.

يتضمن تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ما يلي: تغير المناخ هو التغير الناتج عن التباين الطبيعي جنبًا إلى جنب مع النشاط البشري، حيث تمتص الغازات الحرارة من الشمس في الغلاف الجوي وتقلل من كمية الحرارة المتسربة إلى الفضاء، ذلك أن تم اعتبار الحرارة الزائدة السبب الرئيسي للتغيرات الملحوظة في النظام المناخي خلال القرن العشرين¹.

وعرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2011) تغير المناخ على أنه تغير في حالة المناخ يمكن تحديده (على سبيل المثال، باستخدام الاختبارات الإحصائية) من خلال التغيرات في متوسط و/ أو تقلب خصائصه والتي تستمر لفترة طويلة، عادةً عقود أو أكثر².

يعد التدهور البيئي مشكلة خطيرة للغاية في جميع أنحاء العالم والتي تغطي مجموعة متنوعة من القضايا بما في ذلك التلوث وفقدان التنوع البيولوجي وانقراض الحيوانات وإزالة الغابات والتصحر والاحتباس الحراري وغير ذلك الكثير.

¹ -Muhammad Ishaq-ur Rahman, CLIMATE CHANGE: A THEORETICAL REVIEW, Interdisciplinary Description of Complex Systems 11(1), 1-13, 2013,p.3,4.

²-Ulrich Cubasch (Germany), Donald Wuebbles (USA),[Accessed 13.00th 30July 2023] Available from World https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2017/09/WG1AR5_Chapter01_FINAL.pdf,p.p.123,124.

فالتدهور البيئي هو كل استنزاف للموارد التي تشمل جميع العناصر الحيوية وغير الحيوية التي تشكل محيطنا أي الهواء والماء والتربة والنبات والحيوانات وجميع العناصر الحية وغير الحية الأخرى على كوكب الأرض.¹

فالاستنزاف المفرط للموارد الموجودة بشكل طبيعي التي تؤدي الى الظواهر الاتية، مثل انخفاض خصوبة التربة والتصحر وتآكل السواحل، الهجرة الجماعية.

3-الالتزامات الدولية ذات الصلة

1.3. حقوق الإنسان

إذا ما رجعنا الى النصوص الدولية الملزمة المتعلقة بحقوق الإنسان وخصوصا العهدين العالميين لعام 1966 - لا توفر أي حقوق تتعلق بـ "بيئة صحية" أو أي حقوق محددة بشأن حماية البشر في حالة حدوث أضرار جسيمة للبيئة. ومع ذلك، يمكن أن تكون بعض الحقوق التي تضمنها العهدين ذات أهمية في حالة وجود أضرار بيئية ن نذكر منها على سبيل المثال:فيما يخص المادة من العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية المتمثلة فيما يلي:

1. لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته.

2. لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

¹- Pradip Kumar Maurya^{1,*}, Sk Ajim Ali², Ateeque Ahmad², Qiaoqiao Zhou³, Jonatas da Silva Castro⁴, Ezzat Khan⁵ and Hazrat Ali , An introduction to environmental degradation: Causes, consequence and mitigation, Environmental Degradation: Causes and Remediation Strategies ,p.01.

3. لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم، وتكون متمشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد.

4. لا يجوز حرمان أحد، تعسفاً، من حق الدخول إلى بلده.

نجد انه قد يكون لهذا الحق دور في هذا السياق. بالمثل، قد يكون ذلك مهماً إذا اختفت دولة بسبب ارتفاع منسوب سطح البحر.¹

كما تنص المادة 6، الفقرة 1، من العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية تكرر الحق في الحياة يتم حماية هذا الحق كذلك بموجب المادة 2 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وقد وضعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان سجلاً قضائياً فيما يتعلق بالمادة 2 والمادة 8 من الاتفاقية (حماية الحياة الخاصة)، مما يمكن الأشخاص من تنفيذ هذه الحقوق فيما يتعلق بتدهور البيئة على نطاق معين. يمكن أن يهدد تدهور البيئة بفعالية حياة الأفراد وحتى يمكن أن يتسبب في وفاتهم.

وتنص المادة 11، الفقرة 1، من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (العهد الأول) تعترف بحق كل شخص في

¹ - Astrid Epiney, "Environmental refugees": aspects of the law of State responsibility,

[Accessed 14.00th 28]July 2023] Available from World

file:///C:/Users/hbunited/Downloads/Epiney_Beitrag140.pdf,

الحصول على غذاء كافٍ. نتيجة لتدهور البيئة، قد يصبح من الصعب، أو حتى مستحيلًا، على بعض الأشخاص تأمين الطعام بشكل مناسب لأنفسهم.

هذه الحقوق - كسائر حقوق الإنسان - تضع الدول تحت (على الأقل) "فئتين من الالتزامات": (أ) أولاً، الالتزام بعدم اتخاذ بعض السلوكيات؛ (ب) ثانيًا، الالتزام باتخاذ تدابير وقائية في ظروف معينة. وأخيرًا، (ج) تطرح التساؤل حول ما إذا كان يمكن استنتاج التزام بعدم منع الدخول من هذه الحقوق.

(أ) التزام بعدم اتخاذ بعض السلوكيات

قد يكون التزام عدم القيام بأعمال تنتهك حقوق الإنسان مهمًا في الحالات التي تسبب فيها الدولة نفسها في تدهور البيئة الذي يؤدي إلى التهجير. على سبيل المثال، يمكن أن تشمل أعمال الدولة التي تؤدي إلى تدهور البيئة وبالتالي انتهاك إحدى أو أكثر من الحقوق المذكورة أعلاه استمرار الدولة في مشروع صناعي كبير يضر بشكل كبير ببيئة منطقة وبالتالي يعرض حياة أو صحة عدد من الأشخاص للخطر. يخدم هذا الالتزام بالتالي في منع تدهور البيئة الذي قد يؤدي إلى حدوث تدفقات هجرية (داخل البلاد أو نحو بلدان أخرى). وبالتالي، يجب على الدولة الامتناع عن مثل هذا السلوك.¹

(ب) التزام الدول باتخاذ تدابير وقائية

تحت قوانين حقوق الإنسان، تكون الدول ملزمة ليس فقط بالامتناع عن الأفعال التي تنتهك هذه الحقوق، ولكن أيضًا باتخاذ تدابير كافية لمنع أفراد آخرين. ونتيجة لذلك، فإن هذا الجانب من نطاق حقوق الإنسان يتطلب من

¹ - Astrid Epiney, op.cit.

الدول أن تتدخل إذا كان هناك تخوف من انتهاك حق من حقوق الإنسان..، فإن الالتزام هنا هو مجرد "التزام بالعناية الواجبة". لذلك، يجب أن تكون الدولة على دراية بخطر التعدي على حق من حقوق الإنسان.

قد يشمل هذا الالتزام الدول التي يحدث فيها تدهور بيئي (دول المنشأ) والدول الثالثة.

(1) دول المنشأ

في جميع المواقف التي يصل فيها التدهور البيئي إلى درجة تجعل الأشخاص المتضررين يخطرون بفقدان حياتهم أو الحرمان من الطعام الضروري لبقائهم، وبالتالي يُجبرون على مغادرة منازلهم، يجب على الدولة التي يعيش فيها هؤلاء السكان الضعفاء، اتخاذ التدابير المناسبة (على سبيل المثال، التحذير من الكوارث الطبيعية، أو التقليل من التدهور البيئي أو تمكين السكان المتضررين من مغادرة المنطقة المعنية من أجل الاستقرار في مكان آخر داخل الدولة)، حتى في الحالات التي تكون فيها الدولة نفسها لديها لا تسبب تدهور البيئة.¹

(2) الدول الثالثة

ومع ذلك، يظل السؤال المطروح هو إلى أي مدى تلتزم الدول الأخرى أو بعضها (أي الدول الثالثة، وليس الدولة التي يقع على أراضيها التدهور البيئي و "الهجرة البيئية") بموجب القانون الدولي باتخاذ بعض الإجراءات الوقائية. وبالتالي فإن الدول الثالثة التي تساهم هي نفسها في التدهور البيئي في بلدان أخرى أو تفشل في اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع مثل هذا السلوك من جانب الأطراف

¹ -Ibid

الخاصة قد تكون ملزمة بالامتناع عن مثل هذه الإجراءات أو اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع الأطراف الخاصة من ارتكاب مثل هذه الأعمال. قد يكون أحد الأمثلة على ذلك هو الدور الرئيسي الذي تلعبه البلدان الصناعية، من خلال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، في الاحترار المناخي وبالتالي في التدهور البيئي في بعض البلدان الأخرى (خاصة بلدان الجنوب). قد يكون آخر هو المكان الذي تهدد فيه الأنشطة الحكومية أو الخاصة في دولة ما بعض حقوق الإنسان السالفة الذكر.

ومع ذلك، فإن مثل هذا الالتزام لا يسري إلا على دولة ثالثة إلا إذا أمكن إثبات أن الأفعال المرتكبة على أراضي الدولة الثالثة هي بالفعل السبب الرئيسي للتدهور البيئي.

ما يجب الإشارة إليه أنه، عندما تُنتهك حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لتغير المناخ، توجد صعوبات في تحميل أي شخص المسؤولية عن هذه الانتهاكات. لكي يتم تطبيق المبدأ، هناك شرط مسبق لوجود مضطهد. هنا، تبرز نفس المشكلة كما ظهرت في محاولة تصنيف المهاجرين البيئيين كلاجئين: وهي عدم وجود مضطهد. إذا تم اعتبار أي شخص مضطهدًا في هذا السياق، فستكون الدول الصناعية هي الأكثر تأثيرًا على ظاهرة الاحتباس الحراري. في هذه الحالة، سيتم اعتبار الدول المستقبلية مضطهدين، على عكس الحماية التقليدية التي تستجيب للهروب من الأذى الذي تسببه أو تفرضه الدولة

الأم. وبناءً عليه، ليس لدى القانون الدولي لحقوق الإنسان الكثير ليقدمه في سياق الهجرة الناجمة عن العوامل البيئية.¹

(ج) حظر رفض الدخول

ثبت بموجب السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ أن المادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) تحظر على الدول تسليم الأشخاص إلى دولة أخرى قد يتعرضون فيها لمعاملة تتعارض مع تلك المادة. وبالمثل، أقرت المحكمة بأن حظر الطرد ينطبق أيضًا في حالة انتهاك الحق في الحياة (المادة 2 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) في بلد المقصد. يعترف، بالمثل، بمثل هذا الحظر على منع الدخول، على الأقل في الحالات التي يخشى فيها التعذيب في دولة المقصد.²

إذا تم تطبيق هذه المبادئ على اللاجئين الإيكولوجيين، فيمكن التمييز بين حالتين.

- إذا كان التدهور البيئي سيؤدي إلى تهديد حياة الأشخاص وهروبهم، وإذا كانت عودتهم إلى دولة منشئهم قد تعرضهم للخطر بشكل معقول، فإن مبدأ عدم رفض الدخول ينبغي أن ينطبق أيضًا.
- كذلك يمكن تطبيق هذا المبدأ في حالات الخطر على الصحة والغذاء و / أو سبل العيش الأساسية، فيمكن تقديم نفس الحجج في احترام الحق في

¹-Louise Olsson,ENVIRONMENTAL MIGRANTS IN INTERNATIONAL LAWAn assessment of protection gaps and solutions,SPRING SEMESTER 2015,RV4460 Legal Science C (Bachelor Thesis), 15 credits,p.18.

² - Astrid Epiney,op,cit

الغذاء أو سبل العيش والحق في الحياة، ونتيجة لذلك تُحظر العودة إلى دولة المنشأ عندما يستتبع ذلك تهديدًا لإعمال تلك الحقوق. وخلاصة القول، يمكن أن نستنتج أن الالتزام بعدم رفض الدخول ينشأ في جميع الحالات التي تؤدي فيها العودة إلى دولة المنشأ إلى تعريض إعمال حقوق الإنسان للخطر، بما في ذلك الحالات التي يكون فيها الخطر ناتجًا عن تدهور البيئة.¹

2.3. الالتزامات المتعلقة بحماية البيئة والمناخ الناشئة عن المعاهدات الدولية

في مقابل الصكوك الحقوقية، يكون القانون البيئي الدولي (بما في ذلك القانون الدولي للمناخ) بشكل أساسي ذا صلة فيما يتعلق بالالتزامات متعلقة باللاجئين البيئي.

أ-الالتزامات بمنع حالات التغير البيئي بشكل عام

تحقيق الالتزامات المتعلقة بمنع التغير البيئي بحد ذاته له أهمية لسببين: من جهة، يُعد منع التدهور البيئي الجاد هو الطريقة الأكثر وضوحًا لمنع "اللاجئين البيئي" (حيث يتم معالجة المشكلة من مصدرها) - وبالتالي يمكن تجنب السبب وراء الهروب من البداية.²

من ناحية أخرى، يكون تحديد الالتزامات المتعلقة بمنع التغير البيئي ذو أهمية، نظرًا لأن انتهاكها وفقًا لقواعد المسؤولية الدولية ينتج عنها التزامات

¹ -Ibid

² -Ibid.

قانونية ثانوية (لا سيما التزامات التوقف عن الفعل غير المشروع على الصعيدين الدولي والتقديم تعويضاً).

تحتوي معاهدات الحماية البيئية الدولية (بما في ذلك البنود المتعلقة بحقوق الإنسان على ضرورة إلزام الدولة المتضررة باتخاذ تدابير تخفيفية أثناء "اللجوء البيئي" الداخلي. وبالتالي، هي أداة قيمة في تطوير السياسات والقوانين الوطنية. ومع ذلك، يبقى عجز معظم الدول المتأثرة بالتهجير الداخلي عن الوفاء بمسؤولياتها تجاه الأشخاص النازحين داخلياً مشكلة.

ب- المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية البيئة (بما في ذلك التغير المناخي)

تحتوي على سلسلة من الالتزامات لمنع التغير البيئي عبر الحدود، شريطة أن الدول قد وقعت على المعاهدة ذات الصلة. في سياق التغير المناخي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (UNFCCC) وبروتوكول كيوتو (KP) هما ذو أهمية كبيرة؛ يمكن توجيه التزامات محددة جداً بشأن منع التغير المناخي من هذه المعاهدات، مثل تقليل انبعاثات غازات الدفيئة مع ذلك، النطاق الدقيق لبعض هذه الالتزامات مثير للجدل بشدة، والولايات المتحدة الأمريكية كواحدة من أكبر المنبعثين للغازات الدفيئة لم توقع بروتوكول كيوتو¹. تستمد المزيد من الالتزامات المتعلقة بمنع حالات التغير البيئي من، على سبيل المثال، بروتوكول

¹-SUMUDU ATAPATTU,CLIMATE CHANGE, HUMAN RIGHTS, AND FORCED MIGRATION: IMPLICATIONS FOR INTERNATIONAL LAW,Wisconsin International Law Journal, Vol. 27, No. 3,p.609.

مونتريال للحد من المواد المنفصلة للأوزون، واتفاقية جنيف بشأن تلوث الهواء العابر للحدود على المدى البعيد، واتفاقية مكافحة التصحر.¹

الحظر العام للأضرار العابرة للحدود الكبيرة في القانون الدولي العرفي يعتبر مناسباً بشكل جيد لتبرير الالتزامات الوقائية فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة "خطيرة" (أي أنشطة من المرجح أن تؤدي إلى حالة تغير بيئي)، وقد تم تأكيد ذلك عدة مرات في القضاء الدولي. وبناءً عليه، يجب على الدول اتخاذ جميع التدابير المعقولة من أجل منع أو تقليل الأضرار البيئية في الدول الأخرى.

الالتزامات المتعلقة بالتكيف مع حالات التغير البيئي

في مجال حماية المناخ، توجد التزامات تعاقدية (بالنسبة للدول المجاورة وبلد المتضرر) فيما يتعلق بتدابير التكيف، أي التدابير التي تهدف إلى تقليل الضعف أمام التغير البيئي (الناجم عن تغير المناخ)، (مثل تطوير القدرات أو المؤسسات من أجل التعامل بشكل أفضل مع الأضرار المتوقعة). ومع ذلك، تعتمد تنفيذ مثل هذه الالتزامات من قبل البلدان النامية، أي بلد المتضرر²، على الدعم المالي من الدول الصناعية. يبقى النطاق الدقيق للالتزامات المتعلقة بالتكيف وفقاً لاتفاقية الإطار للتغير المناخي وبرتوكول كيوتو غير واضح - يجب أن تكون "ملائمة" فقط. تشمل السياسة المتبعة التدابير لتحسين مرونة

¹ --Margit Ammer, Lisa Stadlmayr, Legal Status and Legal Treatment of Environmental Refugees, ENVIRONMENTAL RESEARCH OF THE FEDERAL MINISTRY OF THE ENVIRONMENT, NATURE CONSERVATION AND NUCLEAR SAFETY [Accessed 13.30 th 20 July 2023] Available from World; <http://www.uba.de/uba-info-medien-e/4035.html>.

² -Ibid.

السياسات الصحية والاجتماعية؛ والزراعة والغابات، والنظم البيئية، ومجاري المياه والمناطق الساحلية والبحرية.

د. الالتزامات المتعلقة بالتخفيف (الالتزامات الوقائية والالتزامات بعد حدوث "اللجوء البيئي")

ان المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية البيئة (بما في ذلك التغير المناخي) تقدم الالتزامات بشكل بسيط جداً فيما يتعلق بتخفيف الأضرار البيئية والمناخية. مع العلم ان قواعد شاملة بشأن التعويض غير موجودة. ومع ذلك، يمكن استنتاج وجوب تعويض الأضرار الناجمة عن انتهاكات للقواعد الدولية الأولية من مبادئ المسؤولية الدولية إذا تم استيفاء شروط معينة.

ان مبدأ "الاستعداد" يصبح أكثر أهمية في منطقة منع الكوارث: يجب أن تتخذ تدابير (مثل تقييمات المخاطر، وزيادة الوعي، وتحديد مهام محددة في حالة وقوع كارثة) قبل حدوث الكارثة بالفعل من أجل التخفيف من تأثيراتها السلبية المحتملة. من أجل تقليل الأضرار، الالتزام بإبلاغ الفور عن الكوارث الوشيكة هو ذو أهمية مركزية. هذا الالتزام يمكن العثور عليه في بعض المعاهدات الدولية (مثل معاهدات تلوث النفط وحوادث النووية)، كما ان هذا الدور يلعبه كثيراً الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في التعامل مع قضايا الهجرة البيئية من خلال اعتماده على مجموعة من المبادئ المتمثلة في تعزيز القيم الانسانية، الاستجابة للكوارث الطبيعية والاستعداد لها والاهتمام بالرعاية الصحية.¹

¹-سمير ابراهيم محمد، اللاجئ البيئي من منظور الأمن الانساني، ص.153. تم الاطلاع على الموقع

الالكتروني بتاريخ 2023/08/15، على الساعة

https://esalexu.journals.ekb.eg/article_211794_92e0f52c99fbb93f468f6bf724df9241.pdf:17.47

ومع ذلك، المؤسسات التي تحتوي على الالتزامات العامة المتعلقة بمنع الكوارث وتقديم المساعدات في حالات الكوارث توجد فقط على المستوى الإقليمي، وبالتالي، حالة التصديق عليها وبالتالي أهميتها العملية محدودة.¹

وفي سياق التدابير التي تهدف إلى تخفيف الكوارث، توجد سؤالين مركزيين: أولاً، هل يجب على الدولة المعنية وفقاً للقانون الدولي أن تطالب بالمساعدة الإنسانية أو تقبلها؟ ثانياً، هل يجب على الدول الأخرى تقديم المساعدة الإنسانية بعد طلب من الدولة المعنية أو هل لديهم أيضاً الحق - بدون دعوة من الدولة المعنية - تقديم وتقديم المساعدة الإنسانية حتى ضد إرادة الدولة المعنية؟ الالتزام الأولي بتقديم المساعدة الإنسانية يكون على الدولة المعنية (بلد المتضرر)؛ فقط إذا وافقت يُسمح للدول الثالثة بتقديم المساعدة. على الرغم من أن الالتزام الدولي العام للمجتمع الدولي لم يتم تحديد مكانه بعد، إلا أنه يُعتقد أنه يجب على الدول الأخرى المساهمة - وفقاً لقدراتها - في تخفيف الكوارث. الدول الأخرى لها الحق في تقديم المساعدة -² ومع ذلك، "فرض" المساعدة الإنسانية حالياً يكون ممكناً فقط من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. تتجه بعض الآليات الدولية نحو تضمين التزام بلد المتضرر بقبول المساعدة إذا لم يكن قادراً على حماية سكانه.³

قد يكون للدول الأخرى، وفقاً للقانون الحالي، الالتزام الدولي بقبول "اللاجئين البيئيين الدوليين" بموجب اتفاقية جنيف للاجئين (GRC) فقط في

¹ --Margit Ammer, Lisa Stadlmayr, Op, cit.

² -Ibid.

³ -Ibid.

ظروف معينة: قد تكون اتفاقية جنيف للاجئين قابلة للتطبيق ليس فقط في حالة استخدام تدمير بيئي كسلاح ضد مجموعة معينة، ولكن أيضاً في حالات أخرى من التغير البيئي – كذلك تشكل المادة 3 من اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية أقوى أساس لمثل هذا الالتزام.¹

من هنا يمكن القول أن تنفيذ اعتراف الإنسان بكرامته، حتى بالنسبة للاجئين، يتطلب تطبيق واسع لمبدأ منع الترحيل والذي يعبر في أغلب الأحيان عندما يتطلب، على النحو التقليدي، أن يُحظر على اللاجئ ترحيله أو إرجاعه إلى حدود الأراضي حيث تتعرض حياته أو حريته للتهديد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الجماعة الاجتماعية.

سيعني مبدأ منع الترحيل، في حالة اللاجئين البيئيين، أن الدولة لا يمكن أن تطرد أو تعيد بأي طريقة من الأطراف اللاجئين إلى الأراضي التي تتعرض فيها حياتهم أو سلامتهم للتهديد بسبب الكارثة البيئية وتأثيراتها الخطيرة.² يُحث بذلك على أن الدولة لا يمكنها منع وصول الضحايا من الكارثة البيئية إلى أراضيها، ولا قد يكون قبول إغلاق الحدود، سواء بصراحة أو مموهة، للاجئين البيئيين، فمن المقبول.

¹--Mathias Sahinkuye, A Theoretical Framework for the Protection of Environmental Refugees in International Law, The Transnational Human Rights Review, Vol. 6, Iss. 1 [2019], Art. 1,p.p.11,12.

²-علياء زكريا، الحماية القانونية للاجئين البيئيين، مجلة الشريعة والقانون، العدد 58، 2021، ص.453، 452.

ويتعين على الدول أن تتحمل واجب استضافة مؤقتة للاجئين البيئيين ضحايا الكارثة البيئية.¹

4. خاتمة:

إن تغير المناخ وتأثيره على طريقة عمل النظم البيئية، وتنوع الترابط بين المجتمعات وبيئاتها يستدعي إيجاد مجموعة من التدابير التي يجب تنفيذها من أجل معالجة التأثيرات البشرية لتغير المناخ.

على اعتبار أنه سيكون نزوح السكان بلا شك أحد أكثر الآثار البشرية صعوبة في إدارتها أحد أكثر التحديات صعوبة وإلحاحًا التي يواجهها المجتمع الدولي. ومن هنا يجب تقديم التوصيات التالية:

- اعتماد بروتوكول مناخي جديد وطموح، ووضع تدابير خاصة للتكيف والتكامل وإدارة النزوح البشري في إطار خطط عمل الوقاية من الكوارث والحد من مخاطرها.

- يجب التخفيف من تغير المناخ؛ الحد من المخاطر الناجمة عن تغير المناخ؛ وإدارة وحماية الأشخاص النازحين بسبب تغير المناخ.

5. قائمة المراجع

1. arushi bajpai, Zakash gupta, 3rutendo moira ndoro, protection of climate migrants from an international law perspective, **journal of positive**

¹-Margit Ammer,Lisa Stadlmayr,Op,cit.

- school psychology <http://journalppw.com>2022, vol. 6, no. 6, 6511 – 6516
2. astrid epiney, **“environmental refugees”: aspects of the law of state responsibility**, [accessed 14.00th 28july 2023] available fromworld file:///c:/users/hbunited/downloads/epiney_beitrag140.pdf,
 3. derek r. bell,**environmental refugees:what rights? which duties?**, kluwer academic publishers. printed in the netherlands,2004.
 4. forced migration: implications for international law,**wisconsin international law journal**, vol. 27, no. 3.
 5. louise olsson,**environmental migrants in international lawan assessment of protection gaps and solutions**,spring semester 2015,rv4460 legal science c (bachelor thesis), 15 credits.
 6. margit ammer,lisa stadlmayr,**legal status and legal treatment of environmental refugees**,environmental research of the federal ministry of the environment, nature conservation and nuclear safety[accessed 13.30 th 20july 2023] available fromworld,;://www.uba.de/uba-info-medien-e/4035.html.
 7. mathias sahinkuye, a theoretical framework for the protection of environmental refugees in international law, **the transnational human rights review**, vol. 6, iss. 1 [2019], art. 1.
 8. muhammad ishaq-ur rahman, climate change: **a theoretical review, interdisciplinary description of complex systems** 11(1), 1-13, 2013,p.3,4.

9. pradip kumar maurya¹, sk ajim ali², ateeque ahmad², qiaoqiao zhou³, jonatas da silva castro⁴, ezzat khan⁵ and hazrat ali , **an introduction to environmental degradation: causes, consequence and mitigation, environmental degradation: causes and remediation strategies.**
10. sumudu atapattu, **climate change, human rights, and ulrich cubasch (germany)**, donald wuebbles (usa), [accessed 13.00th 30july 2023] available from world https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2017/09/wg1ar5_c_hapter01_final.pdf,p.p.123,124.
11. أوثن بولرياس ليلي ، اللجوء البيئي بين غياب المركز القانوني و البحث عن الحماية في ظل قواعد القانون الدولي ، مجلة البحوث والعلوم السياسية، المجلد 08 العدد 2023، 02.
12. حمود صبرينة، خلفه نادية، الوضع القانوني للاجيء البيئي، مجلة الدراسات و البحوث القانونية، المجلد 06، العدد ، 2021، 02.
13. حوراء سيد أحمد، التغير المناخي أسبابه ونتائجه، المجلة الاكاديمية للابحاث والنشر العلمي، الاصدار الخامس، 2019.
14. سمير ابراهيم محمد، اللاجئ البيئي من منظور الأمن الانساني، ص.153، تم الاطلاع على الموقع الالكتروني بتاريخ 2023/08/15، على الساعة 17.47 : https://esalexu.journals.ekb.eg/article_211794_92e0f52c99fbb93f468f6bf724df9241.pdf
15. علياء زكريا، الحماية القانونية للاجيء البيئي، مجلة الشريعة والقانون، العدد 2021، 58.